

تقرير لجنة تدقيق الحسابات

يسر مجلس إدارة شركة النفط العمانية للتسويق ش.م.ع. تقديم التقرير حول لجنة تدقيق المنبثق من مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2019م.

أعضاء واجتماعات اللجنة

تتألف لجنة التدقيق من أعضاء مجلس الإدارة المذكورة اسماؤهم أدناه. وقد عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال السنة المالية، حيث أن تفاصيل الأعضاء وحضورهم لاجتماعات اللجنة موضحة أدناه:

الأعضاء

رئيساً	عبد القادر بن درويش البلوشي
عُضُوءاً	السيدة روان بنت احمد آل سعيد
عُضُوءاً	أصيلة بنت زاهر الحارثي

حضور الاجتماعات

عقدت اللجنة ستة اجتماعات خلال السنة المالية كما يلي:

28 يناير 2019م، 12 فبراير 2019م، 1 مايو 2019م، 25 يوليو 2019م، 3 نوفمبر 2019م، و5 نوفمبر 2019م، كما أن الجدول التالي يبين سجل حضور الأعضاء:

الأعضاء

6/6	عبد القادر بن درويش البلوشي
6/6	السيدة روان بنت احمد آل سعيد
6/6	أصيلة بنت زاهر الحارثي

أنشطة اللجنة خلال السنة المالية:

قامت لجنة التدقيق بأداء واجباتها كما هو مخطط له، وفيما يلي المهام الرئيسية التي ناقشتها لجنة التدقيق خلال السنة المالية:

- مراجعة خطة عمل وحدة المراجعة الداخلية للسنة المالية 2019م لضمان شمولية نطاقها وتغطيتها لأنشطة الشركة.
- مراجعة التقارير المعدة من قبل مراجعي الحسابات الخارجيين ودراسة الاستنتاجات الجوهرية مع المراجعين وردود إدارة الشركة، وقد تتضمن المراجعة عقد اجتماع مع مراجعي الحسابات الخارجيين في غياب إدارة الشركة لبحث مسائل المراجعة.
- مراجعة تقارير المدقق الداخلي ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية بما يخص أي ملاحظات يشير إليها التقرير.
- مراجعة التقارير الربعية والسنوية للشركة قبل تقديمها إلى مجلس الإدارة للاعتماد.

- مراجعة أداء مدققي الحسابات الخارجيين ورفع التوصيات إلى مجلس الإدارة حول تعيينهم ونطاق عملهم وأتعابهم.
- مراجعة التعديلات التي تقترحها الإدارة بما يخص سياسة الشركة بشكل عام قبل إرسالها لمجلس الإدارة من أجل اعتمادها.
- مراجعة أداء رئيس قسم المراجعة الداخلية للشركة.
- مراجعة توافق الشركة مع قوانين وسياسات هيئة سوق المال بما يخص الإفصاح عن البيانات.
- مراجعة القضايا القانونية ذات الأهمية التي ترفعها الشركة والتي ترفع ضد الشركة كذلك.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر وسجلات إدارة المخاطر على مستوى الشركة والوحدات التي أعدتها إدارة الشركة.

مهام اللجنة - :

تشمل مهام اللجنة النقاط التالية :

تأسيس اللجنة:

- يقوم مجلس الإدارة باختيار أعضاء اللجنة من بين أعضاء مجلس إدارة الشركة وفقاً للاعتبارات التالية:
- يجب ألا يقل عدد أعضاء اللجنة عن ثلاثة أعضاء شريطة ألا يكونوا من الأعضاء التنفيذيين وأن تكون غالبيتهم من المستقلين.
- يقوم أعضاء اللجنة بانتخاب رئيس لهم من بينهم شريطة أن يكون عضواً مستقلاً.
- يشترط أن يمتلك أحد الأعضاء على الأقل خبرات في مجال المالية والمحاسبة.
- تجتمع اللجنة أربع مرات على الأقل في السنة بحضور غالبية الأعضاء المستقلين.
- في حالة انسحاب أحد الأعضاء ومما ينتج عنه مخالفة معايير حوكمة الشركات، يقوم مجلس الإدارة بملء هذا الشاغر خلال ثلاثة أشهر.

الاجتماعات

تعقد لجنة التدقيق ما لا يقل عن أربعة اجتماعات خلال العام، ويتم حضور هذه الاجتماعات من قبل الرئيس التنفيذي، مدير عام المالية، ورئيس قسم وحدة المراجعة الداخلية بالإضافة إلى أعضاء لجنة تدقيق الحسابات، ويجوز لأعضاء مجلس الإدارة الآخرين ومندوبي الإدارة العليا والمدققين الخارجيين حضور هذه الاجتماعات بدعوة من اللجنة.

يجوز للمدققين الداخليين والخارجيين طلب عقد اجتماع إذا رأوا الحاجة لذلك، ويكتمل النصاب القانوني للجنة إذا تكونت اللجنة من عضوين (2) على أن تكون غالبيتهم من الأعضاء المستقلين، ويتم حفظ جميع محاضر الاجتماعات وتوزيعها لكل عضو من أعضاء اللجنة ومجلس الإدارة، ويقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير لمجلس إدارة الشركة عن كل اجتماع، ويتولى رئيس قسم وحدة المراجعة منصب سكرتير اللجنة.

الحقوق والصلاحيات

لجنة التدقيق مخولة من قبل مجلس الإدارة للقيام بما يلي:

- التحقق من أي نشاط ضمن صلاحيات مهمتها وتكون لها حرية الوصول الغير محدودة لمدقي الحسابات الخارجيين والداخليين ولكل موظفي الشركة.
- حرية الوصول الغير محدودة للمعلومات المتعلقة بالشركة.
- الحصول على قنوات اتصال مباشرة مع مدقق الحسابات الخارجيين والداخليين.
- الحصول على استشارات فنية مستقلة إذا لزم الأمر.
- الحصول على الموارد اللازمة من أجل أداء واجباتها ومهامها المحددة.

ومن الجدير بالذكر أن اللجنة لا تملك صلاحيات تنفيذية وعليها الرجوع إلى مجلس الإدارة في المسائل التي تقوم بدارسيتها ورفع التوصيات بشأنها وبهذا يُصَرَّف النظر عن كل ما يغير ذلك.

مراجعة اللجنة

يقوم مجلس إدارة الشركة مرة واحدة كل ثلاث سنوات على الأقل بمراجعة أداء اللجنة وكفاءة أعضائها وذلك للتأكد من أن اللجنة وأعضائها قد قاموا بأداء واجباتهم طبقاً لمهامهم الواردة في بيان حوكمة الشركة.

الواجبات والمهام

تكون واجبات ومهام لجنة تدقيق الحسابات على النحو الآتي:

- تقييم استقلالية المراجعين خاصة فيما يتعلق بالخدمات الغير مرتبطة بتدقيق الحسابات وأتعابهم وشروط ممارسة عملهم. ورفع التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المدققين الخارجيين قبل رفعه لأخذ موافقة المساهمين في الجمعية العمومية للشركة من أجل التعيين.
- متابعة عمل المدققين الخارجيين واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة الموكلة إليهم أثناء أعمال المراجعة التي يقومون بها.
- مراجعة خطة التدقيق الخاصة بالمدققين الخارجيين والنظر في خطة مراجعة الحسابات ونتائجها وتحديد مدى حصول المدققين على الحرية الكاملة للوصول إلى جميع المستندات ذات الصلة بالنتائج.
- التحقق من التلاعب المالي وبالأخص فيما يتعلق بالحصص الزائفة والاحتيالات في البيانات المالية.
- الإشراف على عمل التدقيق الداخلي بشكل عام، والإشراف بشكل خاص فيما يتعلق بمراجعة خطة التدقيق الداخلي للسنة المالية ومراجعة تقارير المدققين الداخليين، ومراجعة فاعلية وحدة المراجعة الداخلية ومراجعة مدى حصوله إلى المستندات ذات الصلة.
- مراجعة كفاءة نظم الرقابة الداخلية مع الإدارة والمدققين الداخليين والخارجيين أو تعيين استشاري للقيام بالمراجعة.
- مراجعة بيانات الشركة المالية الربعية والسنوية والتركيز على المسائل المذكورة أدناه ومن ثم تسليمها إلى مجلس الإدارة:

❖ أية تغييرات في السياسات والممارسات الحسابية.

❖ أية تعديلات جوهرية تنتج عن تدقيق الحسابات.

❖ فرضية الاستمرارية للشركة.

❖ الالتزام بالمعايير المحاسبية والاشتراطات التنظيمية.

- دراسة تعيين واستقالة وعزل مدققي الحسابات الخارجيين وأتعاب التدقيق.
- مناقشة الاستنتاجات والتحفظات الناتجة عن تقارير الفصلية والنهائية، وأية مسألة يرغب المدققون الخارجيون في مناقشتها وردود الإدارة عليها.
- مراجعة تقارير التدقيق من قبل مدققي الحسابات الداخلية والخارجية، والنتائج الرئيسية وردود الإدارة عليها.
- مراجعة كفاءة نطاق عمل ومهام وموارد دائرة التدقيق الداخلي ومدى امتلاكها الصلاحيات اللازمة لتنفيذ عملها، وتقديم بيان سنوي عن نظام الرقابة الداخلية.
- مراجعة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية مع المراجعين والتأكد من تقديم البيان السنوي للرقابة الداخلية.
- العمل بمثابة قناة اتصال بين المدققين الخارجيين ومجلس الإدارة وكذلك المدققين الداخليين ومجلس الإدارة.
- مراجعة سياسة إدارة المخاطر ودراسة أسباب عدم وفاء الشركة بالتزاماتها إن وجدت.
- مراجعة وتقييم وتقدير موظفي دائرة المراجعة الداخلية.
- مراجعة التعاملات مع الأطراف ذو العلاقة من أجل الخروج بتوصيات ملائمة لمجلس الإدارة ووضع قواعد بحيث تسمح بالقيام بتعاملات بسيطة القيمة مع الأطراف ذو العلاقة دون الحصول على موافقة مسبقة من لجنة التدقيق ومجلس الإدارة.
- متابعة تطبيق سياسة إدارة المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة.
- التأكد من تطابق إجراءات الشركة بما يخص الإفصاح عن البيانات مع اشتراطات هيئة سوق المال.
- أي أعمال أخرى يجري الاتفاق عليها مع مجلس الإدارة.

إطار عمل إدارة المخاطر

يقر المجلس بحقيقة أن إجراءات إدارة المخاطر الفاعلة هي أداة هامة ورئيسية لضمان الحصول على نظام رقابة داخلية سليمة، وعليه فقد عملت لجنة التدقيق لتطبيق ذلك عمليا بشكل رسمي ومستمر لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها الشركة والتي قد تعيق تحقيق أهداف الشركة على المدى البعيد، ومن بين الإجراءات التي تم اتخاذها خلال السنة المالية ما يلي - :

- مناقشة ومراجعة سجل مخاطر الشركة لجميع القطاعات بالشركة، ويوفر هذا السجل نظرة شاملة حول تفاصيل كل مخاطرة كما يحتوي على المؤشرات الأساسية لهذه المخاطر وخطط وإجراءات الإدارة لاحتوائها.
- إطلاع المجلس حول أي تطورات أو تحديثات في إدارة مخاطر الشركة.

إن الإدارة مسؤولة عن زيادة الوعي بما يعنى بثقافة إدارة المخاطر، كما أنها مسؤولة عن إدارتها، ووضع الإجراءات الرقابية والعمليات اللازمة وذلك لضمان التقيد بالقوانين واللوائح.

مهام وواجبات وحدة المراجعة الداخلية

يوجد في الشركة وحده المراجعة الداخلية حيث ترتبط هذه الوحدة مباشرةً بلجنة التدقيق، ويتمثل نشاطها الرئيسي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لأنظمة الرقابة بغية التأكد من استمرارية عمل مثل هذه الأنظمة بشكل مُرضٍ وفعال.

وخلال السنة المالية كانت مهمة وحدة المراجعة إجراء عمليات متابعة على جميع وحدات الشركة، وكانت هذه العمليات تتم طبقاً لخطة التدقيق السنوية أو عمليات التدقيق الخاصة بناءً على طلب لجنة تدقيق الحسابات. والجدير بالذكر أن تقارير عمليات التدقيق ترفع إلى لجنة تدقيق الحسابات وتعرض على الجهات المعنية للاطلاع عليها واتخاذ الإجراءات المناسبة بشأنها.

إن الإدارة مسؤولة عن ضمان تطبيق الإجراءات التصحيحية حول نقاط الضعف والتحسينات المقترحة ضمن الإطار الزمني المطلوب.

وفيما يلي الأنشطة التي قامت بها دائرة التدقيق الداخلي - :

- مراجعة وتقدير سلامة وكفاءة وتطبيق أنظمة الرقابة وذلك لضمان فاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة.
- تأكيد درجة الالتزام بالسياسات والإجراءات الثابتة والاشتراطات القانونية.
- تقييم مستقل حول كفاءة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية في الشركة وتقديم المشورة للإدارة في المجالات التي تتطلب التطوير.
- تحديد الفرص المتاحة لتحسين العمليات الرقابية للشركة.
- تسهيل إطار عمل إدارة المخاطر في الشركة والتي تشمل وضع سياسة إدارة ومراجعة سجل المخاطر الخاص بالشركة والسجل الخاص بكل دائرة.

مدقق الحسابات القانوني

نبذة عن ديلويت

يُستخدم اسم "ديلويت" للدلالة على واحدة أو أكثر من شركات الأعضاء المرخص لها من قبل ديلويت توش توهماتسو المحدودة، وهي مجموعة عالمية من شركات الأعضاء المرخص لها، والكيانات المرتبطة بها، تتمتع الأخيرة وكل من الشركات المرخص لها بشخصية قانونية مستقلة خاصة بها. لا تقدم ديلويت توش توهماتسو المحدودة والمشار إليها بـ "ديلويت العالمية" أي خدمات للعملاء، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي:

www.deloitte.com

تعتبر ديلويت شركة عالمية رائدة في مجال التدقيق والمراجعة، والإستشارات الإدارية والمالية، وخدمات إستشارات المخاطر، خدمات الضرائب والخدمات المتعلقة بها. وهي توفر خدماتها لأربع من بين خمس شركات على قائمة مجلة فورتن العالمية لأفضل ٥٠٠ شركة، بفضل شبكة عالمية مترابطة من شركات الأعضاء المرخص لها في أكثر من ١٥٠ دولة. للحصول على المزيد من التفاصيل حول مهنيي ديلويت الـ 300.000 وأثرهم الإيجابي في مختلف القطاعات، يُرجى مراجعة موقعنا الإلكتروني على العنوان التالي ::

www.deloitte.com

نبذة عن ديلويت أند توش (الشرق الأوسط):
ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) هي شركة عضو مرخص لها من قبل "ديلويت توش توهماتسو المحدودة" وهي واحدة من الشركات الرائدة في تقديم الخدمات المهنية الإستشارية وقد تأسست في منطقة الشرق الأوسط ويمتد وجودها منذ سنة ١٩٢٦ في المنطقة. إن وجود شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) في منطقة الشرق الأوسط مكرّس من خلال الشركات الحائزة على ترخيص من قبلها لتقديم الخدمات وفقا للقوانين والمراسيم المرعية الإجراء في البلد التابعة له وتتمتع بالشخصية القانونية المستقلة. لا تستطيع الشركات والكيانات المرخصة من قبلها إلزام بعضها البعض و/ أو إلزام شركة ديلويت أند توش (الشرق الأوسط). عند تقديم الخدمات، تتعاقد كل شركة مرخص لها أو كيان مرخص له من قبل ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وبشكل مستقل مع العملاء الخاصين بها دون الرجوع إلى ديلويت أند توش (الشرق الأوسط) وتكون هذه الشركات والكيانات مسؤولة فقط عن أفعالها أو تقصيرها.

فيما يلي الأتعاب المدفوعة لشركة EY خلال عام 2019م مقابل خدمات تدقيق الحسابات والخدمات الأخرى:

- تدقيق البيانات المالية وتقرير حوكمة الشركة بمبلغ وقدره /11,750 ر.ع

قامت لجنة تدقيق الحسابات ونياية عن مجلس الإدارة بمراجعة كفاءة إجراءات الرقابة الداخلية من خلال الاجتماع برئاسة وحدة المراجعة الداخلية، ومراجعة تقارير التدقيق الداخلي والاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي ومراجعة تقرير نتائج التدقيق وخطاب إدارة الشركة، وهذا يشمل الاجتماع بمدقق الحسابات الخارجي في غياب إدارة الشركة. ويسر لجنة تدقيق الحسابات ومجلس الإدارة إفادة المساهمين بأن نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة هو نظام ذو كفاءة عالية وفعال.